

التاريخ: 14 ماي 2012

جمال قاسي

العنوان: دوار إيدلسان سكورة ورزازات

الهاتف: 0660825359

ر ب و: P207666

البريد الإلكتروني: Jamal.kassi@gmail.com

من جمال قاسي - وكيل عائلة قاسي لحسين بن أحمد بن عبد الله

إلى السيد الوسيط

الموضوع: شكاية بخصوص طلب إستغلال دار متواجدة بقصبة "توغرمت نايت إيدار" بجزيرة في حقينة سد المنصور الذهبي بورزازات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد

يشرفني أن أراسل جنابكم، إيماننا منا بالأهمية وبالذور الذي تلعبه "مؤسسة الوسيط" في النهوض بالأمانة الدستورية في صيانة حريات المواطنين والجماعات والهيئات، وإحقاق الحقوق ورفع المظالم، على هذا الأساس المتين، نرفع لمؤسستكم الموقرة شكاية بخصوص مشكل متعلق بطلب إستغلال دار متواجدة بقصبة "توغرمت نايت إيدار" والمتواجدة حاليا على شكل جزيرة بحقينة سد المنصور الذهبي بورزازات، هذه الشكاية التي نرفعها لسيادتكم، نحن فيها في نزاع مع وكالة الحوض المائي باكادير.

وحتى أحيط سيادتكم بالمشكل من كل جوانبه، يجدر بالذكر أولا أن أقدم نفسي بصفتي وكيل لعائلة قاسي بن لحسين بن أحمد بن عبد الله، حيث تم توكيلي من طرف العائلة كتابة للنيابة عنها بإتخاذ الإجراءات والمساطر الإدارية والقانونية والتمثيلية أمام القضاء وكل المؤسسات الحكومية بخصوص هذا الملف.

سيدي، فكما تعلمون أن تشييد بناء سد المنصور الذهبي قد رافقته عملية نزع الملكية والذي نشر بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية (مرسوم رقم 2.71.371 بتاريخ 26 جمادى الثانية 1391 الموافق لـ 18 غشت 1971) والذي يعطي الإذن في إقتناء العقارات اللازمة لبناء وإستغلال سد المنصور الذهبي على وادي درعة بإقليم ورزازات، حيث إستفادت عائلة قاسي بن لحسين بن أحمد بن عبد الله من حصتها من عملية نزع الملكية والتي شملت عددا من الممتلكات التي كانت تحوزها العائلة آنذاك، حيث تكلف السيد قاسي

عبد الرحمان بن حسين بن أحمد بن عبد الله بمواكبة عملية إحصاء الممتلكات وكذا تسلم تعويضات عملية نزع الملكية، إلا أن عملية نزع الملكية لم تكن لتشمل دارا متواجد بقصبة "تيغرمت نايت إيدار" والتي إشتراها المرحوم قاسي لحسين بن أحمد بن عبد الله من يهوديان كانا يقطنان بالمنطقة، وفق عقد شراء مسجل في 18 أكتوبر 1962 بالمحكمة الشرعية بورزازات تحت رقم AJ44070 (تجدون نسخة من العقد) ومساحتها 1600 متر مربع يحدها قبلة وشمالا أيت إيدار، ويمينا أيت اجماع، وخلفا أيت جبور، والسور. والداعي الرئيسي الذي جعل اللجنة المكلفة بإحصاء الممتلكات لم تدمجها ضمن ممتلكات العائلة التي تم تعويضها، يتجلى - حسب رواية قاسي عبد الرحمان بن حسين بن أحمد بن عبد الله الذي ما زال حيا يرزق- في كون هذه الدار متواجدة في تل جبلي عالي، وبالتالي قالت اللجنة التي أشرفت على عملية الإحصاء، بأن مياه السد لن تصل للدار رغم إمتلاء حقينة السد مئة بالمئة، وهذا ما وقع، هو أن المياه لم تصل للقصبة المذكورة منذ 1971 حتى 2012، وعقد الشراء يؤكد ملكية عائلة قاسي لحسين بن احمد بن عبد الله لهذه الدار التي أصبحت حاليا جزيرة بحقينة سد المنصور الذهبي بورزازات، حيث بقي المشكل منذ 1971 معلقا خاصة حينما حاطت مياه السد كل الجوانب، وتعذر بذلك على العائلة المرور للدار قصد إستغلالها لعدم وجود جسر يمكنها من ذلك.

فظل المشكل على حاله، خاصة وان المستوى المعرفي والثقافي للسيد قاسي عبد الرحمان بن حسين بن أحمد بن عبد الله لا يؤهله لطرق المساطر القانونية، والمؤسسات المكلفة بالحوض المائي، إلا أنه ظل إرتباط العائلة دائم بهذا المكان على إعتبار أن القصبة لها أهمية تاريخية للعائلة الكبيرة، وظلت العائلة تحتفظ بوثائق ملكيتها للمكان إيماننا أنها أن المسؤولين سيعملون بشكل من الأشكال على حماية حقوقها.

وفي سنة 2001 تتفاجأ عائلة قاسي من واقعة الإستغلال التي طالت هذه الدار بالقصبة، حيث تم تنظيم حفلة لرأس السنة هناك، وذلك من طرف جهات معينة دون إذن او ترخيص من العائلة، ومباشرة بعد علم السيد قاسي عبد الرحمان بذلك إلتحق بعين المكان، ثم إحتج على ذلك مطالبا بحماية حقه في ممتلكه الذي لم تنزع ملكيته بعد، حيث قوبل بالتجاهل من طرف الجهات المسؤولة التي يفترض منها حماية حقوق الورثة كمالكين، وحتى تمكينهم من إستغلال هذا المكان مستقبلا لأنهم أولى في ذلك بالنظر لشرعية ملكيتهم للمكان المستغل.

ومباشرة بعد ذلك تم توكيل جمال قاسي بن عبد الرحمان بن حسين بن أحمد بن عبد الله ليعمل على تتبع الملف، وفي هذا الشأن، وإيماننا منه الراسخ بأن الدار المتواجدة بـ "تيغرمت نايت إيدار" هي حق مشروع للعائلة، وفي هذا السياق عمل بتاريخ 23 دجنبر 2008 على مراسلة السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، السيد مدير التجهيزات المائية، ثم السيد عامل عمالة ورزازات قصد إحالتها للجهات المسؤولة، وكان موضوع

المراسلة، طلب الترخيص للمرور للدار بقصبة تيغمرت نايت إيدار بحقينة سد المنصور الذهبي بورزازات قصد ترميمها وإستغلالها (تجدون نسخة من هذه المراسلات مرفقة بتوصيل الإرسال عبر بريد المغرب 1)، بعد ذلك توصل السيد جمال قاسي من مدير التجهيزات المائية بإرسالية بتاريخ 7 أبريل 2009 والمسجلة تحت رقم 1632/2523 والتي تقول "أن المكان موضوع الشكاية قد تم نزع ملكيته لفائدة بناء سد المنصور الذهبي ويدخل ضمن الملك العام المائي" (تجدون نسخة من هذه المراسلة 1).

بعد توصل السيد جمال قاسي بهذا الجواب أعاد مراسلة السيد مدير التجهيزات المائية لدى كتابة الدولة المكلفة بالماء، يطلب فيها موافاته بالمستندات والوثائق التي تثبت عملية نزع الملكية (تجدون نسخة من المراسلة مرفقة بتوصيل الإرسال عبر بريد المغرب مع الإشعار بالإستلام 2)، لأن الرواية الشفوية للسيد قاسي عبد الرحمان بن لحسين بن أحمد بن عبد الله الذي تم توكيله سنة 1971 في ملف إحصاء ونزع الملكية، تشهد بأنه لم يتسلم أي تعويض يخص هذه الدار المتواجدة بـ "تيغمرت نايت إيدار"، وبأن اللجنة المكلفة آنذاك بإحصاء الممتلكات بعمالة ورزازات قالت له بأن مياه السد لن تصل لها رغم إمتلاء حقينة السد مئة بالمئة، لذلك طالبنا بهذه المستندات التي تثبت قول هذه المؤسسة المحترمة.

وبعد ذلك توصل جمال قاسي بإرسالية من طرف المدير العام لهندسة المياه بتاريخ 17 أغسطس 2009 والمسجلة تحت رقم 2988 والتي يقول فيها " أنه بعد دراسة الوثائق المتوفرة لدى هذه الإدارة تبين أنه تم نزع ملكية القطع الأرضية رقم 4 - 28 - 44 - 110 - 138 - 158 - 169 - 208 - 211 - 242 - 286 المسجلة في إسم السيد عبد الرحمان بن لحسين أيت قاسي وتم تعويضه" (تجدون نسخة من هذه المراسلة 2). إلا أن هذا الجواب لم يكن جواب شافيا بالنسبة للسيد جمال قاسي نظرا لأنه جواب فضفاض، فطلبنا كان واضحا وضوح الشمس، والمتمثل في الوثائق التي تثبت عملية نزع الملكية الخاصة بهذه الدار المتواجدة بـ "تيغمرت نايت إيدار" بالضبط لا أكثر ولا أقل، وهذا الذي لم يتحقق، وأن هذه الأرقام كلها لن تفيد في حل المشكل.

بعد ذلك قام السيد جمال قاسي بزيارات متوالية لرئيس مصلحة الحوض المائي بورزازات، والتي عرفت نوعا من الإلتواء والتهرب المتكرر في إجاباتها، بحيث لم نتمكن من معرفة وتحديد ماهية هذه الأرقام التي توصلنا بها من طرف هذه المؤسسة المحترمة، بحيث كانت تحيلنا إلى المؤسسة الأم بالرباط، وقام بزيارات لمؤسسة الحوض المائي بالرباط - مصلحة نزع الملكية الخاصة بحوض سد المنصور الذهبي، فكان هناك نوع من التستر حول معرفة هذه الأرقام الذي دام 4 سنوات.

وعلى هذا الأساس، إلتجأ السيد جمال قاسي للإعلام قصد المرافعة في منابر إعلامية وطنية وجرائد وطنية وجهوية وكذا على شبكة الأنترنت، وعلى المواقع الإجتماعية،

الفايس بوك... لربما يجدي ذلك نفعا في إيصال صوت هذه العائلة للمسؤولين، فكان آخرها الربورطاج التي بنته القناة الثانية 2M في الأخبار الرئيسية يوم 06 أبريل 2012 (تجدون نسخة منه في قرص مدمج) والذي يذكر فيه السيد قاسي عبد الرحمان بن حسين بن أحمد أنه "قد توصل بتعويضات نزع الملكية لجميع ممتلكات العائلة بإستثناء هذه الدار المتواجدة بقصبة تيغرمت نايت إيدار" وأضاف جمال قاسي "أنه إن كانت جهات أخرى ستستغل هذا المكان كما هو الحال سنة 2001، فعائلة قاسي اولى بالإستغلال بحكم ملكيتها للمكان ونظرا لكون مسطرة نزع الملكية لم تتم".

وبعد مرور بضعة أيام من بث الربورطاج على قناة دوزيم، قام جمال قاسي بزيارة ميدانية لمؤسسة الحوض المائي بالرباط - مصلحة نزع الملكية لسد المنصور الذهبي، حيث طالب مرة أخرى بإعطاء شرح وتفسير للأرقام الغامضة التي توصل بها، إلا أن المصلحة ما زالت متسترة ومتحفظة عن الكشف عن محتوى هذه الأرقام، حيث أن هذه المصلحة تحيله على المصلحة الطبوغرافية، والمصلحة الطبوغرافية تحيله على مصالح أخرى.. ولا جواب.

بعد ذلك إلتجأ إلى وكالة الحوض المائي بأكادير، حيث إستقبله على الفور السيد مدير الوكالة، وقام بتسجيل طلبه المتعلق بمعرفة هذه الأرقام الغامضة، والمستندات التي تثبت عملية نزع الملكية للمكان المذكور، حيث إتصل مباشرة برئيس المصلحة بورزازات قصد موافاته بتفسير حول هذه الأرقام، وقدم وعدا بالإجابة على كل المطالب في أقرب الآجال.

وفي 25 أبريل 2012 توصل جمال قاسي بإرسالية من مدير وكالة الحوض المائي بأكادير تقول بان "أنه تبين من خلال الفحص أن جل المستفيدين الحاملين لإسم قاسي قد إستفادوا من التعويض عن البنائات المتعلقة بنزع الملكية بما فيهم المسمى عبد الرحمان بن حسين أيت قاسي، كما أن القصبة المتواجدة بجزيرة توريرت تم نزع ملكيتها بإسم عبد الرحمان بن حسين قاسي" حيث تمت موافاتنا بنسخة من مرسوم الإذن بإقتناء العقارات اللازمة لبناء وإستغلال سد المنصور الذهبي، جداول نزع الملكية الخاصة بورثة قاسي، جدول نزع الملكية قسبة "تيغرمت نايت إيدار" بإسم السيد قاسي عبد الرحمان بن حسين (تجدون رففته نسخ لهذه الوثائق 3).

لكن بعد توصلنا بكل هذه الوثائق المهمة، وفحصها بتدقيق من جهتنا وذلك بحضور السيد عبد الرحمان قاسي الذي كان انذاك 1971 وكيلا للعائلة في عملية إحصاء الممتلكات وتسلم تعويضات العائلة، تبين أن وكالة الحوض المائي وقعت في مغالطة متعلقة بمعرفة جغرافية وأماكن وأسماء المنطقة، فالجدوال التي تم التوصل بها:

- لم يذكر فيها بالبت المطلق الدار المتواجدة بقصبة تيغرمت نايت إيدار.

- للأسف هناك تناقض واضح بين جدول نزع الملكية التي تمت لدار بـ "إغرم نيزلاكن" وما ورد في مراسلة السيد مدير الوكالة للحوض المائي التي تتكلم عن "جزيرة توريرت" من جهة، وعن جدول لا أثر له والذي يزعم السيد المدير بأنه للدار بـ "تيغرمت نايت إيدار".

- تم الخلط بين بـ "جزيرة توريرت" و"تيغرمت نايت إيدار"، وتؤكد من خلال هذا انه بالفعل لم تتم عملية نزع ملكية مكان النزاع، وبأن مراسلة السيد مدير وكالة الحوض المائي التي تشير للمكان المسمى "جزيرة توريرت"، فهذا المكان كان عبارة عن "شعبة" في أسفل القصبية، اما تيغرمت نايت إيدار فتوجد في أعلى التل الجبلي وهي عبار عن قصبية تاريخية.

- حين عملنا على فحص الجدول تبين ان المكان الذي تم تعويضه هو دار بـ "إغرم نيزلاكن Irhem Izlaguen" والذي يوجد هو الاخر في أسفل التل الجبلي غير بعيد عن "توريرت نزيبب" المتواجدة هي الأخرى في أسفل التل الجبلي، وهذا ما أكده السيد قاسي عبد الرحمان بن حسين بن احمد بن عبد الله وعدد من الشهود من أبناء المنطقة، والصورة التي تتوفر عليها العائلة.

- ضف على ذلك مشكل المساحة، فالجدول الذي توصلنا به من طرف الوكالة المحترمة، تشير لمساحة الدار بـ "إغرم نيزلاكن" التي تم تعويضها للعائلة والتي تقدر بـ 200 متر مربع، هذه المساحة التي تخالف بالمطلق مساحة الدار المتواجدة بـ "قصبية تيغرمت نايت إيدار" والتي تقدر بـ 1600 متر مربع.

وعلى هذا الأساس، غايتنا بطبيعة الحال، خلق مشروع سياحي نموذجي بالمنطقة، تماشياً مع السياسة التي ينفجها المغرب لدعم ولتشجيع الشباب حاملي مشاريع ناجحة، وكذا لتطوير المناطق التي تتوفر على مؤهلات طبيعية تخدم الشباب، وتساهم في إيجاد فرص الشغل.

ومطالبتنا بالقصبية هو له بعد يجعل منها منارة تاريخية وحضارية شاهدة على تاريخ المنطقة ومن أجل تحويلها إلى مشروع سياحي يعكس تراث المنطقة ويساهم في السياحة والتنمية والتشغيل.

كما لم نطالب منذ مدة بهذه القصبية لكوننا نعتقد أن الجهات المسؤولة ستحمي حقوق الوراثة كمالكين، وفي نفس الوقت ستجعل القصبية نقطة جذب وإستقطاب للسياح وتحويلها إلى بؤرة للتنمية المستدامة بالمنطقة، لكن للأسف الجهات المسؤولة لا هي حفظت حقوق المالكين، ولا هي جعلتها تساهم في التنمية.

وبعد كل هذا المسار الذي نهجناه للمطالبة بحقنا، نلتجأ لجنابكم بالنظر للإختصاصات المنوطة لكم، لنسجل مطالبنا والمتمثلة في:

- إنصافنا في حقنا في إستغلال هذا المكان التاريخي الذي تعود ملكيته المشروعة لعائلة قاسي لحسين بن أحمد بن عبد الله، والدفاع عن مطلبنا الرئيسي في منحنا الترخيص للمرور للدار المتواجدة بـ "قصة تيغرمت نايت إيدار" قصد ترميمها وإعادة بناءها لتكون منارة تاريخية شاهدة على فترة تاريخية مرت منها هذه المنطقة، وكذلك السماح لنا بإرساء مشروع سياحي هناك يساهم في التنمية بالمنطقة، ويعمل على تشغيل عدد مهم من الشباب، هذا المشروع بطبيعة الحال الذي سيسهر على صياغته مختصين في المجال يحترم شروط السلامة الكاملة، كما يحترم الماء بالدرجة الأولى، البيئة، الثقافة والإنسان.

وتقبلوا سيدي فائق تقديرنا وإحترامنا

والسلام

بصمة وتوقيع وكيل عائلة قاسي:

جمال قاسي P20766